

أخبار سورية

أعلن حيي الشيخ مقصود والأشرفية منطقة عسكرية وفرض حظر تجوال فيها وآلاف المدنيين منها مع إغلاق المؤسسات العامة والمدارس والجامعات

الجيش السوري يطلق عملية «محدودة» ضد مواقع «قسد» في حلب

وكالات: شهدت مدينة حلب تصعيداً ميدانياً أمس، وتجددت الاشتباكات بين قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، التي يهيمن عليها الأكراد، والقوات الحكومية. لليوم الثاني على التوالي، حيث أعلن الجيش العربي السوري حيي الشيخ مقصود والأشرفية اللذين تسطر عليهما «قسد» منطقة عسكرية، ودعا المواطنين إلى الابتعاد عن مواقع «قسد»، وأعلن فتح ممرين إنسانيين لخروج المدنيين منها قبل فرض حظر تجوال فيها اعتباراً من الساعة الثالثة من بعد ظهر أمس. ونقلت قناة «الجزيرة» عن مصدر حكومي بدء «عملية عسكرية محدودة في حلب رداً على هجمات (قسد) المتواصلة». وقال المصدر إن «الجيش السوري سينفذ عملياته وفقاً للقانون الدولي مع إجلاء المدنيين والتهديدات المجموعات المسلحة»، واندلعت اشتباكات عنيفة استخدمت فيها الأسلحة المتوسطة على محاور القتال في طريق الحيين بعد أن بدأت في طريق الكاستيلو ودوار الليرمون، وشوهدت أعمدة الدخان وسمعت أصوات قذائف في عدة مناطق. وشهد حيا الأشرفية والشيخ مقصود اللذان



صور نشرتها «سانا» لخروج الأهالي من حي الشيخ مقصود بحلب عبر الممر الإنساني في شارع الزهور باتجاه حي السريان



آثار الدمار الذي خلقه قصف «قسد» في محيط أحياء الشيخ مقصود والأشرفية

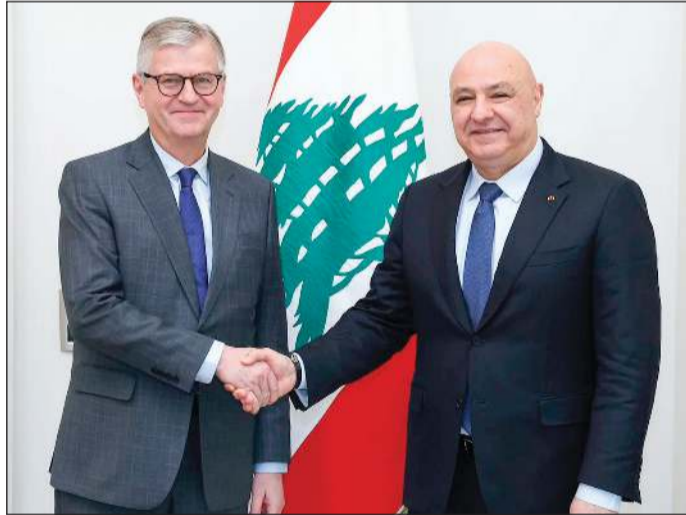
لبحث تأخر تنفيذ اتفاق 10 مارس القاضي باندماج «قسد» في مؤسسات الدولة. وقالت «سانا» صباح أمس إن «قسد» قصفت بالقذائف حي السريان المجاور لحيي الأشرفية والشيخ مقصود، والقوات الحكومية اشتبكت معهم وردت على «مصادر السريان في حي الشيخ مقصود» ذي الغالبية الكردية. وأعلن محافظ حلب عزام الغريب إغلاق كل المدارس والجامعات والإدارات الحكومية في مدينة حلب، وإلغاء كل الفعاليات الجماعية والاجتماعية. وقال في منشور عبر منصة «إكس» أن مدينة حلب شهدت مساء أمس الأول ليلة عصبية، جراء الاعتداءات التي نفذها تنظيم «قسد» على نقاط تركزت قوات الجيش السوري

بمحيط حي الشيخ مقصود، والأحياء السكنية وعدد من المشافي والمؤسسات الخدمية، ما أسفر عن ارتقاء عدد من الشهداء ووقوع إصابات في صفوف المدنيين. وأكد أن قوات الجيش بدأت الرد الفوري باستخدام الأسلحة المناسبة. كما علقت الهيئة العامة للطيران أمس الأول «الرحلات الجوية من وإلى مطار حلب» حتى الساعة 23 من مساء اليوم، وفقاً لوكالة الأناضول.

تسيطر عليهما «قسد» فضلاً عن حي السريان المجاور، خروج الآلاف من السكان، حيث دعت هيئة العمليات مشروع للجيش، وذلك بعد التصعيد الكبير للتنظيم باتجاه أحياء مدينة حلب وارتكابه العديد من المجازر بحق المدنيين. وأعلنت «الهيئة»، في بيانات متتالية، حيي الشيخ مقصود والأشرفية «منطقة عسكرية مغلقة وفرض حظر تجوال كامل، في الحيين اعتباراً من الساعة الثالثة من بعد ظهر أمس. أعلنت الشركة العامة للنقل الداخلي في حلب وضع جميع إمكاناتها الفنية والبشرية في حالة استنفار كامل، لتأمين نقل الأهالي المتضررين والنازحين من المناطق المتأثرة جراء الأحداث الراهنة، إلى مراكز الإيواء المؤقتة، بما يضمن سلامتهم، ويسهم في التخفيف من معاناتهم. ونقلت قناة «الجزيرة»

أبناء لبنانية

مشهد مقلق على الحدود وسط حشود إسرائيلية متأهبة عون يرحب بإبقاء أي دولة قوتها في الجنوب بعد انسحاب «اليونيفيل»



رئيس الجمهورية العماد جوزيف عون مستقبلاً وكيل الأمين العام للأمم المتحدة جان - بيير لاکروا (محمود الطويل)

يختلف المشهد المقابل للحدود اللبنانية مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، عن أجواء الأطمئنان التي تبث بقوة في الداخل اللبناني، حيث يتم استبعاد شن إسرائيل حرباً موسعة. إلا أن متابعة الأهالي في القرى والبلدات الحدودية للتحركات الميدانية الإسرائيلية وحشود من قوات مدربة وغيرها في الضفة الثانية من الحدود من الناقورة ساحلاً صعوداً إلى المطلة، يشي بأن التحضيرات تتعدى شن ضربات محدودة، وقد تصل إلى التآهب لاجتياح بري واسع. وتقتصر أحاديث الأهالي في البلدات والقرى الحدودية على التحضيرات في الضفة الحاذية - المعادية. وفي اعتقاد الأهالي ان الجيش الإسرائيلي رفع من وتيرة مضايقاته واستنزافاته، بغية استدرج مناصري «الحزب» إلى ردة فعل. رئيس الجمهورية العماد جوزيف عون أكد لوكيل الأمين العام للأمم المتحدة جان - بيير لاکروا، لرحيب لبنان برغبة أي دولة بإبقاء قوتها في الجنوب بعد انسحاب «اليونيفيل» نهاية 2026 في ختام مهماتها من قبل مجلس الأمن. وتحدث عون عن «عمل الاتفاق على الإطار التي ستعمل هذه القوة من خلاله لمساعدة الجيش اللبناني، الذي سيزداد عدد أفراده خلال الأسابيع المقبلة». وتناقش الحكومة اللبنانية في جلستها المقررة اليوم، وعلى وقع التصعيد الإسرائيلي، خطة انتشار الجيش في جنوب اللبناني واستكمالها في شماله، وسط أجواء من التشنج توحى بجلسة حامية في ظل التهديد بتوسيع الحرب. وقال مصدر نيابي بارز لـ «الأنباء»: «على الرغم من الالتزام الحكومي بانحياز خطة حصر السلاح حتى النهاية من دون العودة إلى الوراء، يتوقع ان تحضر على طاولة مجلس الوزراء عقبات في وجه إقرار المرحلة الثانية من باب استمرار العدوان الإسرائيلي الذي توسع أخيراً، ومن دون اتخاذ أي خطوات مقابلة لجهة الانسحاب من المواقع الحدودية، إضافة إلى محاولة إسرائيل الدائمة لتهديم عمل لجنة الإشراف على وقف إطلاق النار». وأضاف المصدر: «عدم مبادرة إسرائيل إلى الانسحاب من المواقع الحدودية بالتوازي مع انتشار الجيش جنوب الليطاني، وإعلان أعضاء في الحكومة الإسرائيلية ان جيشهم لن ينسحب من هذه

بيروت - ناجي شربل واحمد عز الدين وپوپلین فاضل

المناطق، ستكون ورقة بيد بعض الوزراء من الغنائس تحديداً في مواجهة الأكراد الحكومية التي تتمسك بالسير بالخطة حتى النهاية، على رغم الإمتعاض والرفض للتحفاوض الذي تفرضه إسرائيل تحت النار، وتجاهل الملفات والبضود التي يطالب بها لبنان، والتي تم التوافق عليها في قرار وقف الحرب». وأشار المصدر إلى ان إسرائيل تحاول إضافة إلى عدم التزامها ببودود الاتفاق، تهميش دور لجنة وقف النار وحصرها بالرعاية الأميركية، فيما يتمسك لبنان بمظلة الأمم المتحدة ودورها الفاعل، والمشاركة الفرنسية، بعدما كان قبل على مضض في اتفاق وقف النار قبل أكثر من عام، بإبعاد كل من ألمانيا وبريطانيا عن المشاركة في اللجنة». وفي شأن داخلي، وعلى خط مشروع قانون الانتظام المالي واسترداد الودائع، قد يعمد مجلس النواب إلى إعادة مشروع القانون إلى الحكومة، لأن الأخيرة لم تقره بلثني الأصوات بل بالنصف زائداً واحداً، وهناك آرايان قانونيان في هذا الصدد: الأول يقول ان ما قامت به الحكومة هو قانوني، والثاني يعتبره غير قانوني، لأن مشروعاً يهده الأهمية يهم أغلب اللبنانيين يجب إقراره في الحكومة بلثني الأصوات على الأقل. الخبير الدستوري والقانوني د.سعيد مالك قال لـ «الأنباء»: «قانون الفجوة المالية كتوصيف قانوني هو قانون مؤسس لإعادة توزيع خسائر مالية سيادية يمس بالمالية العامة والنظام المصرفي والحقوق المكتسبة، وبشكل الإطار الناظم لإعادة هيكلة الاقتصاد المالي للدولة، ما يعني أنه قانون بنوي هيكلي تاسيسي كان يفترض أن

أبناء مصرية

مجلس الوزراء: بدء إجراءات إنشاء جامعة الغذاء بالتعاون مع وزارتي التعليم العالي والزراعة



جانج من اجتماع مناقشة الخطوات التنفيذية الخاصة بإنشاء جامعة الغذاء

وأكدت أهمية التكامل بين صندوق تطوير التعليم ووزارتي التعليم العالي والبحث العلمي، والريادة واستصلاح الأراضي، لضمان نجاح المشروع، مشدداً على ان تخصص علوم الغذاء يعد من التخصصات البيئية متعددة المجالات، ويتطلب إعداد خريجين يمتلكون أعلى مستويات الجودة والكفاءة العلمية والعملية، بما يلبي احتياجات سوق العمل محلياً ودولياً. يأتي مشروع جامعة الغذاء ضمن رؤية صندوق تطوير التعليم لتطوير منظومة تعليمية حديثة قائمة على التعليم بالمشروعات والشراكات الدولية، وتوظيف التقنيات الحديثة، بما يسهم في تحقيق أهداف رؤية مصر 2030، ويعزز مكانة مصر كمركز إقليمي للتعليم التخصص والبحث العلمي في مجالات الغذاء والزراعة المستدامة. وأشارت الأمين العام لصندوق تطوير التعليم إلى ان المشروع يستهدف بناء منصة أكاديمية وبحثية متكاملة تربط بين إدارة المياه والأمن الغذائي، من خلال برامج تعليمية وبحثية وتدريبية وتوعوية تسهم في ترسيخ ثقافة استهلاك المياه، وزيادة الإنتاجية، دعم المشاريع القومية، وتعزيز المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية. وأوضحت ان جامعة الغذاء تضم خمس كليات متخصصة تشمل الزراعة الذكية، والإنتاج الحيواني، وإدارة الموارد المائية، وتكنولوجيا العمليات الغذائية، والميكنة الزراعية، إلى جانب مركز بحوث الغذاء وحاضنة لريادة الأعمال، وذلك بالشراكة مع جامعة هيروشيما اليابانية، وبالتعاون مع جامعتي القاهرة وبنها، بما يضمن تقديم تعليم عالي الجودة يجمع بين التأهيل الأكاديمي والتدريب العملي. وأشارت الأمين العام لصندوق تطوير التعليم إلى ان المشروع يستهدف بناء منصة أكاديمية وبحثية متكاملة تربط بين إدارة المياه والأمن الغذائي، من خلال برامج تعليمية وبحثية وتدريبية وتوعوية تسهم في ترسيخ ثقافة استهلاك المياه، وزيادة الإنتاجية، دعم المشاريع القومية، وتعزيز المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية. وقالت د.رشا سعد شرف الأمين العام لصندوق تطوير التعليم، ان جامعة الغذاء تمثل نموذجاً متقدماً للجامعات المتخصصة التي تبتناها الدولة، وتعكس توجهها واضحاً نحو إنشاء جيل جديد من الجامعات القائمة على العلوم الحديثة، وربط التعليم بالبحث العلمي والتطبيق العملي، بما يخدم أولويات الدولة في مجالات الأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية والتنمية المستدامة. وأضافت ان الجامعة تستند إلى دراسة جدوى شاملة، وتهدف إلى دعم المشروعات القومية من خلال إعداد كوادر مؤهلة، وتقديم الاستشارات الفنية والدعم العلمي، والمساهمة في تحديد المحاصيل الاستراتيجية، بما يعزز كفاءة الإنتاج الزراعي ويواكب التطورات العالمية في علوم الغذاء.

القاهرة - هالة عمران

أعلن صندوق تطوير التعليم التابع لرئاسة مجلس الوزراء بدء الإجراءات التنفيذية لإنشاء جامعة الغذاء، باعتبارها أحد المشروعات القومية الاستراتيجية التابعة للصندوق، والهادفة إلى دعم قطاعي الزراعة والصناعات الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي المصري، وفي إطار توجيهات القيادة السياسية بتطوير منظومة التعليم العالي وربطها بأولويات التنمية المستدامة وسوق العمل. يأتي ذلك تنفيذاً لقرار مجلس إدارة صندوق تطوير التعليم برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء رقم 44 الصادر بتاريخ 19 ديسمبر 2024، بالموافقة على بدء الصندوق في إعداد دراسة الجدوى الخاصة بإنشاء جامعة الغذاء، بما يعكس أهمية الاستراتيجية للمشروع ودوره في دعم خطط الدولة للتنمية الشاملة. وفي هذا السياق، شارك الصندوق في الاجتماع الذي عقده دأيسن عاشور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وعلاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، المناقشة الخطوات التنفيذية الخاصة بإنشاء جامعة الغذاء، وذلك بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالعاصمة الجديدة، وبمشاركة عدد من قيادات الوزارتين والجامعات

«المالية»: مديونية أجهزة الموازنة للناتج المحلي مستمرة في التراجع خلال النصف الأول من العام المالي الحالي

القاهرة - ناهد إمام
أكد المرصد الإعلامي لوزارة المالية أن نسبة رصيد المديونية وصافي الاقتراض شهدت تراجعاً كنسبة من الناتج المحلي مما أدى إلى استمرار تراجع نسبة مديونية أجهزة الموازنة للناتج المحلي خلال النصف الأول من العام المالي الحالي، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وقد تزامن ذلك مع تراجع قوي لمؤشرات المخاطر بالأسواق الدولية ولدى المستثمرين، مما يؤكد تحسن تقييم الاقتصاد المصري، حيث انخفض سعر التامين ضد مخاطر عدم السداد لمدة 5 أعوام ليصل في 6 يناير 2026 لأقل من 270 نقطة، وهو أقل معدل منذ عام 2020، كما تراجع تكلفة والعائد على السندات الدولية بشكل كبير يتراوح من 300 إلى 400 نقطة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وصف المرصد الإعلامي لوزارة المالية التقرير الإعلامي الذي عرضته إحدى القنوات

التلفزيونية المتخصصة حول الدين، بأنه غير مهين وغير دقيق وقد يؤدي إلى تضليل المشاهدين والمتابعين غير المتخصصين، حيث تم الاعتماد على الإحتراء في العرض بما يخالف عرض الصورة الكاملة الحقيقية، حيث تناول حجم الإصدارات الجديدة لجزء من المديونية المحلية خلال النصف الأول من العام المالي، دون الإشارة إلى حجم الإهلاكات والسدادات للمديونية خلال الفترة نفسها أو مع إغفال تام لباقى أنواع المديونية خاصة المديونية الخارجية، بما يوحي بأن رصيد المديونية ارتفع بقيمة الإصدارات، وهو تحليل غير سليم ومضلل لأي متابع غير متخصص، لأن رصيد المديونية يتغير بقيمة صافي الاقتراض المحلي والأجنبي وليس بإجمالي الإصدارات. وأكد المرصد الإعلامي لوزارة المالية أن وزارة المالية تحتفظ بحقها في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد من يعرض الأرقام بشكل غير دقيق وسليم ومهين ويسهم في خلق

صورة غير سليمة عن أوضاع المالية العامة أو المديونية الحكومية، مما يخير البليلع، وأوضح المرصد الإعلامي لوزارة المالية أن النصف الأول من العام المالي الحالي شهد زيادة قوية في حجم الإيرادات تجاوزت 30٪ بما يفوق معدل نمو المصروفات خلال الفترة